

# تقدير الحد الأدنى للعائد في ضوء النصوص الشرعية

سامي بن إبراهيم السويلم

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

ندوة المؤشرات المالية البديلة عن الفائدة

الرياض: ١٤-١٥ ربيع الثاني ١٤٢٨ هـ - ١-٢ مايو ٢٠٠٧ م

# عائد القرض المجاني

■ “إن السلف يجري مجرى شطر الصدقة”

(السلسلة الصحيحة ١٥٥٣)

■ “من أقرض مرتين فكأنما تصدق مرة”

(صحيح الجامع ١٦٤٠، ٥٧٦٩، ٦٠٨٠)

■ أجر القرض = أجر التصدق بـ ٥٠٪ من القرض

# حساب العائد

- "الحسنة بعشر أمثالها"
- الصلاة: "خمس في العدد وخمسون في الميزان"
- "من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فكأنما صام الدهر"
- أجر القرض = ١٠ أضعاف الصدقة الفعلية
- النتيجة: المنفعة الفائتة للقرض الحسن = ٥ %

# زكاة القرض

- الجمهور: وجوب زكاة الدين على الدائن
- بعض السلف وابن تيمية: عدم الوجوب
- الجمع بينهما:
  - وجوب الزكاة في ديون المعاوضات
  - عدم الوجوب في ديون الإرفاق
- النتيجة: تحفيز التمويل غير الربحي

# تكلفة السيولة

- زكاة النقدين: ٢,٥ %
- عروض القنيتة: لا زكاة فيها
- وكذلك الديون غير الربحية على القول السابق
- الفرق بين النقد والعروض: السيولة
- تكلفة السيولة = تكلفة الاحتفاظ بالنقد = ٢,٥ %

# معدل الربحية

- زكاة عروض التجارة: ٢,٥ %
- العائد يجب ألا يقل عن ٢,٥ %
- تكلفة الفرصة البديلة لا تقل عن ٢,٥ %

# إجمالي تكلفة القرض

■ تكلفة السيولة = ٢,٥ %

■ تكلفة الربحية = ٢,٥ %

■ المجموع = ٥ %

□ مطابق لمداول الحديث الشريف

■ التوازن بين القطاع النقدي والحقيقي

# الحد الأدنى للعائد

- القطاع التجاري: ٥٪
- القطاع الزراعي:
  - ٢,٥٪ + (٥٪ من المحصول)
- القطاع الصناعي:
  - ٢,٥٪ + (٢,٥٪ من الناتج)
- تضاف تكلفة المخاطر بحسبها



# توجيه رأس المال

- يستخدم الحد الأدنى للعائد لتوجيه رأس المال
- إذا أصبح عائد قطاع معين أقل من الحد الأدنى يوجه رأس المال لقطاعات ذات جدوى أفضل
- في حالات الهبوط قد ينخفض العائد عن ٢,٥% ... ؟
- يوجه رأس المال إلى القرض المجاني وفق الرأي السابق
- النتيجة: آلية توازن للاقتصاد

# خاتمة

- استنتاج تكلفة القرض من النصوص الشرعية
- استنتاج تكلفة السيولة
- استنتاج الحد الأدنى للعائد للقطاعات المختلفة
- استكشاف آلية توازن النشاط الاقتصادي



والحمد لله رب العالمين